

الأوقاف في تونس

لكي لا تظلم مرة أخرى



تأليف الأستاذ الدكتور

نور الدين مختار الخادمي

أستاذ التعليم العالي بجامعة الزيتونة

وزير الشؤون الدينية تونس



حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

جانفي / 2014 الموافق ربيع الأول / 1435

يوزع مجاناً

يرجى توزيعه بعد قراءته

تعميماً للفائدة وتعظيماً للثواب

قال الله تعالى :

﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُخَضَّرًا وَمَا عَمِلَتْ
 مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ
 نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران 30]

قال رسول الله ﷺ: " إذا مات ابن آدم، انقطع عمله إلا من
 ثلاثٍ : صدقةٍ جاريةٍ، أو علمٍ يُنتفع به، أو ولدٍ صالح يدعو
 له ."

أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي

الإهداء

إلى الذين تُوفّوا وقلوبهم محلّقة بالأوقاف، وقد

حذاقوا مرارة الغائما.

إلى الأحياء الذين يحبّون الأوقاف ويتصلّحون إلى

نفعها...

إلى هؤلاء أقول: صبر صبر آل الأوقاف...

فإنّ موعدكم بإذن الله الجنّة.

الكتاب في مهور

الأوقاف في تونس عمل خيري أصيل، ألغيت إثر الاستقلال. وهي الآن مشروع قانون ينتظر المصادقة عليه. وهو ما يحقق فائدة هذه الأوقاف وأثرها في التنمية والبناء والإصلاح، كما يجلي قواعد حرية الإنسان في ملكيته والتصرف فيها، وحقه في أداء شعائره الإسلامية، وكرامته في استعادة هذه الأوقاف التي حُرِم منها الشعب لأكثر من نصف قرن.

إن إعادة العمل بالأوقاف في تونس بعد الثورة سوف يقوي الدولة والمجتمع، ويرسخ الشعور بالانتماء الوطني، ويسهم في مواجهة الغلو والفساد، ويضبط العمل الخيري قانونيا وشرعيا ومؤسسيا، ويقيمه على ضماناته اللازمة واجتهاداته المناسبة.

الفهرس

- المبحث الأول: عرض موجز لمعلومات إجمالية عن الأوقاف.....13
- المبحث الثاني: الأوقاف في تونس من المشروع إلى القانون.....31
- المبحث الثالث: الأوقاف وثورة تونس.....35
- دعوى عدم قيام ثورة تونس على الأوقاف.....35
- المظلّمة المسلّطة على الأوقاف في تونس.....39
- المبحث الرابع: الأوقاف ومرجعية الإسلام.....47
- الأوقاف الإسلامية إنسانية وحضارية.....47
- مميزات مرجعية الإسلام للأوقاف.....49
- ضوابط مرجعية الإسلام للأوقاف.....53
- المبحث الخامس: الأوقاف ومدنية الدولة.....57
- المبحث السادس: الأوقاف والإرهاب.....68
- أسباب الربط الواهي بين الأوقاف والإرهاب.....68
- الأوقاف والإرهاب لا يلتقيان.....72
- ضمانات النأي بالأوقاف عن الإرهاب وأشكاله.....75
- المبحث السابع: الأوقاف وتعطيل الاقتصاد.....77
- المبحث الثامن: الأوقاف والفساد الإداري والمالي.....82

85.....زوال ذريعة الفساد الإداري والمالي للأوقاف..... -

87.....المبحث التاسع: الأوقاف وتغيير نمط المجتمع.....

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

مقدمة الكتاب

"الأوقاف في تونس لكي لا تظلم مرة أخرى":

عنوان يدلّ من الوهلة الأولى على منع أي ظلم واقع أو متوقع قد يطل استعادة العمل بالأوقاف (الأحباس) وفقا لمشروع قانوني معدّ في الغرض، ومعرض على المجلس الوطني التأسيسي للمصادقة عليه.

فقد ظلّمت هذه الأوقاف بعد الاستقلال بحوالي سبعين يوما عندما ألغيت بشكل رسمي وبصفة قانونيّة.

كما ظلّمت بنسيانها وتناسيها خلال أكثر من نصف قرن، وبحرمان الشعب التونسي من منافعها الكثيرة العلميّة والتربويّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة.

وتظلم اليوم بالجهل أو التجاهل لحقيقتها وأحكامها ومقاصدها الدينيّة والوطنيّة والإنسانيّة والحضاريّة.

فما يقال في كثير من المناسبات بخصوص الأوقاف على صعيد المعرفة والتجارب والتطبيقات، مخالف للحقيقة

ومعارض للصّواب، وفيه الكثير من التلبيس والتغليط، ودال على جهل متعاضم بها وتحامل واضح عليها. وأخطر ما يروّج له في هذا السياق، "اعتبار الأوقاف مشروعا رجعيّا يعطلّ الاقتصاد ويدمرّ الدولة المدنيّة ويكرّس الفساد العام والخاصّ ويموّل الإرهاب ويهدّد مكتسبات الحداثة وينذر بالانقسام الوطني والفتنة الدينيّة"...!

وأغرب ما يشار إليه أو يصرّح به أنّ الأوقاف ليست تشريعا إسلاميّا أو إبداعا حضاريّا في تاريخ المسلمين وحضارتهم، وإنّما هي عادة من عادات الناس في العصور الحجرية، وقد دلّت على ذلك الحفريات والآثار التاريخيّة.

ولكي لا تظلم هذه الأوقاف مرّة أخرى، ولكي يشتدّ عودها وتستعيد دورها في خدمة تونس ويتمّ تعزيز قدراتها البشريّة والماديّة والحضاريّة، يتعيّن بناؤها استنادا إلى ركائز منها:

- 1- الرّكيزة القانونيّة الرسميّة التي تكسب الأوقاف بعدها القانوني والقضائيّ والمؤسّسي، وتُحكم مسارها وتضمن تحقيق نتائجها وتدرأ عنها ما قد يقع من إخلالات ونقائص في أدائها.

2- الركيزة العلمية والفلسفية التي تؤسّس للأوقاف نظامها المعرفي والمنهجي، بما يُسهم في إجلاء حقيقتها وترسيخ مشروعيتها، ويوفّر التوعية بأهميّة دورها وعميق أثرها وينفي عنها سوء التأويل والتعسف في دراستها وتناولها.

3- الركيزة المالية والإدارية والإجرائية وغيرها من الرّكائز التي تتكامل في إرساء منظومة الأوقاف التونسية المأمولة.

ويتنزّل ما أتناوله في هذا الكتاب في إطار مناقشة موضوع الأوقاف من حيث مشروعيتها القانونية، ومرجعيتها الإسلامية، ومع الأخذ بعين الاعتبار ثورة تونس ومدنية الدولة، والإرهاب، وتعطيل الاقتصاد، والفساد الإداري والمالي وتغيير نمط المجتمع.

وهذا التناول في كلّ أحواله:

- لم يفصل القول في الجانب الفقهي للأوقاف من حيث عرض المسائل والأحكام والأدلة والأقوال وغيرها عمّا هو مبسوط في كتب الفقه...

واكتفيت من خلاله بعرض موجز للمعلومات الإجمالية للأوقاف من أجل التذكير بها والبناء عليها.

• لم يفصل القول في مشروع قانون الأوقاف الجديد من حيث عرضه ومناقشته والتعليق عليه ... فهو معروف ويمكن الرجوع إليه. واكتفيت بالإشارة إلى ملامحه العامة ومعلوماته الإجمالية.

• لم يفصل القول في الأوقاف التونسية في الماضي، من حيث مسيرتها وإنجازاتها وما تطرّق إليها من إخلالات وسلبيات ومن حيث تشخيص أسباب ذلك وتقويمه. فهذا موضوع بحوث ودراسات وتحقيقات قد تستوعبه المطولات والمجلدات.

إنّ الغاية الكبرى لهذا الكتاب هي الإسهام في التوعية بضرورة استعادة العمل بالأوقاف في تونس وإحياء دورها المأمول في التنمية والإعمار، مع إضفاء الجديد عليها بما يقوّي إنجازاتها ويرشد أدائها.

وهذه الغاية تقتضي تكثيف الجهود العلمية والإعلامية والحوارية قصد تحقيق الاقتناع الكامل بهذا المشروع، وقصد

تجسيده على أرض الواقع لكي ينتفع به الناس، ولكي لا يحرم منه شعبنا العزيز وبلادنا الغالية مرة أخرى. ونحسب أن هذا الإسهام البياني والتحليلي سوف يقرب وجهات النظر ويدراً التشجّج والتسرّع، ويحقق حظوظاً معتبرة من التوافق والتآلف.

قال تعالى: ﴿إِنْ أُريدُ إِلَّا الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [سورة هود 88].

ربنا تقبل منّا إنّك أنت السميع العليم.

وكتبه نور الدين الخادمي

بتونس العاصمة

ضحى يوم السبت 14 ديسمبر 2013 الموافق 10 صفر/ 1435

وراجعه المراجعة النهائية برحلة تونس جربة قابس

يوم الخميس 19 ديسمبر/ 2013 الموافق 15 صفر/ 1435

المبحث الأول

عرض موجز لمعلومات إجمالية عن الأوقاف

تعريف الأوقاف :

الأوقاف جمع وقف، كالأثواب جمع ثوب، والوقف في اللغة هو الحبس والمنع من التصرف. يقال : وقفت الدار وقفا : حبستها في سبيل الله.

ويقال : وقفت الرجل عن الشيء وقفا : منعته عنه.

أما الوقف في اصطلاح العلماء فهو : تحبيس أصل المال والتصدق بمنفعته¹.

ومثاله: أن يقوم محسن بحبس أصل مزرعة بعدم بيعها أو هبتها أو توزيعها على الورثة والتصدق بثمارها للفقراء أو طلبية العلم أو المرضى أو الأراامل...

¹ الموسوعة الفقهية: 108/44، والتعريفات للرجزاني ص 274، ولسان العرب لابن منظور 359/9.

حكم الأوقاف :

الأوقاف قربة من أفضل القرب إلى الله يتقرب بها إلى الله تعالى¹، وإحسان مرغوب فيه ومندوب إليه، وصدقة جارية، ومصلحة متعدية.

وهي من حيث الأصل جائزة ومأذون في فعلها². وتكون واجبة، وهي الأوقاف المندورة، والأوقاف اللازمة لإقامة المصالح العامة والخاصة، وسدّ ضروريات الناس وحاجياتهم. وتكون حراما إذا كانت أوقافا على المعاصي والمفاسد،³ أو إذا اعتراها الفساد بأنواعه.

والأصل - كذلك - في الأوقاف عدم تعطيلها بالكلية، على نحو إلغائها لفترة تاريخية أو لمجموعة إنسانية أو لدولة من الدول، فإنّ التعطيل بالكلية تعطيل لشعيرة إسلامية وتفويت لمصالحها المعتبرة، وهو ما لا يجوز فعله.

الأوقاف بين المندوب بالجزء والواجب بالكل:

ينظر إلى الأوقاف من جهتين:

¹ التوضيح في الجمع بين المقتع والتنقيح، الشويكي، أحمد بن محمد، 819/2 .

² المغني لابن قدامة 8/148، والشرح الكبير لابن قدامة، 16/361

³ الموسوعة الفقهية 44/112.

من جهة تعلقها بالأفراد: فيكون حكمها النذب والاستحباب، أي أنه يندب للفرد المسلم أن يوقف شيئاً من ماله ابتغاءً لوجه الله تعالى وتحقيقاً للمصالح ومساعدة للناس. وهذا هو معنى قول العلماء بأن الأوقاف جائزة أو مندوبة أو سنّة أو صدقة أو قربة.

من جهة تعلقها بالمؤسسات والدول: فيكون حكمها الوجوب واللزوم، أي أنه يجب على المؤسسات الوطنية والدول الإسلامية إقامة الأوقاف لدورها الضروري في التنمية والإعمار وتعزيز إمكانيات تلك المؤسسات والدول وقدراتها. ويمكننا القول بعبارة أخرى بأنه لا يجوز إلغاء الأوقاف بالكلية أو بالعموم، لأن ذلك من قبيل المحرم بالكل والمجموع، وإن كان جائزاً أو مندوباً بالجزء والفرد. وهذا الأمر معروف في مقاصد الدين وقواعد الاجتهاد، وهو ما يعبر عنه العلماء بالمندوب بالجزء والواجب بالكل. ومثاله: الآذان، فهو مندوب أو سنّة بالجزء، حيث يمكن تخلفه في بعض الحالات لأسبابه المشروعة، ولكن لا يجوز تعطيله بصفة كلية، لأن ذلك يعد تعطيلاً لشعيرة إسلامية واجبة

الإعمال والإحياء، ولازمة التعظيم والتقديس. وكذلك الصدقات والنوافل والسنن والمستحبات...

فهذه الأمور أحكام أساسية في الإسلام ومصالح ضرورية للمجتمع، إذ لا يعني تركها من قبل بعض الأفراد ولبعض الأوقاف، أن يتركها المجتمع كله أو الدولة كافة.

وعليه نقول بأن الأوقاف تكون واجبة، وذلك باعتبارها تكليفا شرعيا يُناط بذمة الدولة والمؤسسات، وشأنًا وطنيا يدعم المجتمع ويعزز التنمية.

وتكون الأوقاف مندوبة ومستحبة بالنسبة إلى الأفراد من حيث الأصل. وقد تكون واجبة - كذلك - بالنسبة إليهم عند تعين ذلك و لزومه بحسب ما يقرّره العلماء.

إلغاء الأوقاف يرجح العمل بوجوبها بالكل:

إلغاء الأوقاف من حيث الكلّ والعموم عملٌ محرّم ومحظور، ومفسدة من أعظم المفسدات، لما ينجرّ عن ذلك من أمور تتمثّل في:

- تعطيل مصالحها وحرمان الناس من خيراتها وريعها.

- تعطيل شعيرة إسلامية مُعظّمة ومقدّسة ومباركة.

- بثّ حالات التساهل في نقض عرى الإسلام عُروة عُروة، والتذرّع بترك السنن والمندوبات والضروع والجزئيات لترك الفرائض والواجبات والأصول والكليّات.

وعليه يكون وجوب العمل بالأوقاف بالكل ولزوم إحياؤها في بلادنا أمراً مهماً وفرضاً أكيدا لأُمور:

- لتحقيق ما للأوقاف من مصالح ومنافع ضروريّة في مجال التنمية تلبيّ حاجيات الناس وتحسّن أحوال معاشهم.

- لتمكين الناس من مزاولة الأوقاف باعتبارها صدقة أو سنّة أو قرينة يستحب فعلها من قبل الأفراد، أو باعتبارها تكليفاً شرعياً عاماً يجب فعله من قبل الدولة والمؤسسات. ففي تعطيل الأوقاف بالكلية تعطيل لها بالجزء والضرر. وقد حُرّم الشعب التونسي من الأوقاف بالاعتبارين. وهو ما لا يجوز

في الدين ولا يُقبل في الحقوق الإنسانية بما فيها
حق الإنسان في الملكية والتصرف فيها بالأوجه
الشرعية والقانونية المقررة.

ومعلوم أن إلغاء الأوقاف إنما هو إفراط في التجرؤ على
الإسلام وحقوق الناس، أو هو تفريط في شعيرة
إسلامية مهمّة وتفويت لمصالحها وثمراتها. وكل هذا
محرم لمخالفته لقاعدة الوسط والعدل، فخير الأمور
أوسطها، وفي الإسلام والحياة لا إفراط ولا تفريط.
وإذا تقرر هذا، فإنّ الرجوع إلى الأصل هو الفضيلة،
وتقرير الوسط والعدل هو الفضل والخير والصواب.

أدلة حكم الأوقاف:

ثبت حكم الأوقاف بأدلة من الكتاب والسنة والإجماع، وتأييد
بمجموع من القواعد والمقاصد الشرعية المعتبرة. وأظهر هذه
الأدلة:

❖ **آيات قرآنية كثيرة، منها:**

- قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ

شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران، الآية 92]

- وقوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى

التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة، الآية 195].

- وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَعْبُدُوا

رَبَّكُمْ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [سورة الحج الآية 77].

❖ ونصوص من السنة النبوية الشريفة دعت إلى فعل الخير وأقرت الأوقاف وحثت عليها ورغبت فيها. ومنها:

- ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال : أصاب عمر أرضا

بخير فأتى النبي ﷺ يستأمره¹ فيها فقال : يا رسول الله،

إني أصبت أرضا بخير لم أصب مالا قط هو أنفس عندي

منه فما تأمرني به ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه

وسلم : (إن شئت حبست أصلها وتصدق بها غير أنه لا يُباع

أصلها ولا يُبتاع ولا يُوهب ولا يورث) قال : فتصدق بها عمر

في الفقراء وذوي القربى والرقاب وابن السبيل والضيف،

¹ يستشيريه ويأخذ أمره، فالسين والتاء لطلب الأمر والرأي .

لا جناح على وليها أن يأكل منها أو يطعم صديقا بالمعروف
غير متأثل فيه أو غير متمول¹ فيه".²

- حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا مات ابن آدم، انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقةٍ جاريةٍ، أو علمٍ يُنتفع به، أو ولدٍ صالح يدعو له".³

- قوله ﷺ: "إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته : علما علمه ونشره، وولدا صالحا تركه ومصحفا ورثه أو مسجدا بناه أو بيتا لابن السبيل بناه أو نهرا أجراه أو

¹ أي غير متخذ منها ملكا لنفسه . فقه السنة : السيد سابق : 520/3.
² أخرجه البخاري في باب الشروط في الوقف، من كتاب الشروط ...، وأخرجه مسلم في باب الوقف، من كتاب الوصية، وينظر المغني لابن قدامة : 184/8.

³ أخرجه مسلم في صحيحه، من كتاب الوصية، في باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، حديث رقم 1631، وأخرجه أبو داود في سننه، من كتاب الوصايا، في باب ما جاء في الصدقة عن الميت، والترمذي في سننه بشرح عارضة الأحوذى، في باب في الوقف، من أبواب الأحكام .

صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته يلحقه من بعد موته"¹.

❖ الإجماع من الصحابة رضي الله عنهم وممن جاء بعدهم من الأئمة الأعلام على أن الذي قدير منهم على الأوقاف وقف، واشتهر ذلك، فلم ينكره أحد، فكان إجماعاً².

❖ اتفاق الأمة عليها وتلقيها لها بالقبول، حتى أصبحت الأوقاف معلوما من الدين بالضرورة، ومعلما من معالم المسلمين، وعملا شرعيا وسنياً تتوالى عليه الأجيال والشعوب والدول الإسلامية في كل عصر ومصر، لما تشتمل عليه من مصالح في الدين والدنيا، ولما فيها من القواعد والضوابط الشرعية التي تنظمها وتوجهها وتؤسسها على أساس متين.

¹ أخرجه بن ماجه في سننه، المقدمة، باب ثواب معلم الناس الخير، حديث رقم 242 .

² المغني : ابن قدامة : 8 / 185 ، 186 ، الشرح الكبير، ابن قدامة، شمس الدين، 362/16

مقاصد الأوقاف:

للأوقاف مقاصد شرعية مقرّرة ومعلومة وثابتة بنصوص الشرع أو باستنباط العلماء واستقراء المجتهدين، ومنها ما يتعلّق بالواقف أو الموقوف عليه أو المال الموقوف، ومنها ما يتّصل بمنافع الدنيا ومنها ما يتّصل بمصالح الآخرة. وأبرز هذه المقاصد:

- تحقيق التقرب إلى الله تعالى وتحصيل الأجر وإدامته وتأييده، والفوز بمرضاة الله تعالى وجناته، وهذا هو المقصد الأعلى والغاية العليا للأوقاف ولسائر الأحكام الفقهية الشرعية.
- إحياء شرعيّة الأوقاف وسنيتها ومشروعيتها، وإعمال أحكامها وتفعيل آدابها، ومعلوم أن إعمال الأحكام وتحقيق الامتثال يُعدّ أرقى مقاصد الشارع و مراده في إرسال الرسل وإنزال الوحي وتبليغ الهدى وبيان الأحكام.
- إدخال المكلف في دائرة التعبد والإستقامة، وإخراجه من دائرة الأنانية واتباع الهوى وتحكيم الشهوات والنزوات.

- تفريخ كرب الناس والتوسعة عليهم وإدخال السرور في نفوسهم وعونهم على قضاء حوائجهم.
- تقوية روابط الأسرة وتمتين الأواصر الاجتماعية وتعزيز قوة المجتمع والدولة والأمة.
- تحقيق المصالح الإسلامية المترتبة على فعل الأوقاف وتنفيذها في الواقع والحياة، كالمصالح الاقتصادية والتربوية والإعلامية والبيئية والمعرفية....

أركان الأوقاف¹:

أركان الأوقاف أربعة: الواقف، والموقوف عليه، والموقوف، والصيغة.

- **الواقف** هو المالك للوقف. وشروطه : أن يكون عاقلاً وبالغاً وحراً ومختاراً،،
- **الموقوف عليه** هو المستفيد من الأوقاف. وشروطه : أن يكون من جهات البر¹ والإحسان، كالأقربين

¹ المغني : ابن قدامة : 234/8، الوقف وأثره في حياة الأمة : محمد بن أحمد

واليتامى والمساكين وطلاب العلم وأئمة الصلاة...،
وأن يكون على جهة معينة²، فلا تجوز الأوقاف
على جهة غير معينة، أو على معصية ومفسدة
على صعيد الأفراد أو المجتمع أو الأمن العام
ووحدة الوطن.

- **والموقوف هو العين المملوكة للواقف. وشروطها :**
أن تكون مملوكة للواقف ملكا تاما، وأن تكون
مقدورا على تسليمها، وأن تكون معروفة
ومعلومة³، وأن تكون على برٍّ يُقصد به وجه الله
تعالى. ومن الأمثلة المعاصرة للموقوف: المدارس
والمستشفيات ومراكز البحوث والجامعات
والطرق والغابات والأقمار الصناعية والوسائل
الإعلامية وبرامج التنمية والتشغيل والتدريب
ومحو الأمية وتزويج الشباب وإصلاح الإدارة

¹ المغني : ابن قدامة : 234/8، التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح : أحمد الشُّويكي: 2 / 820.

² المغني : ابن قدامة : 234/8، وفقه السنة : السيد سابق : 3 / 524.

³ التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح : أحمد الشُّويكي : 2 / 821.

والعناية بالبيئة ونشر العلم وإصلاح ذات البين والوقاية من الأمراض والحوادث والانحراف... وغير ذلك من المجالات الواسعة لتطبيق الأوقاف.

- **والصيغة** هي القول الدال على الوقف، أو الفعل الذي يدل عليه شرعا وقانونا وعرفا، وهي تشمل مجموع الصيغ والإجراءات المتبعة في عقده وإعماله، وفقا لتنظيمه القانوني والمؤسسي والإداري، وبناء على أهدافه المشروعة وغاياته الإنسانية والاجتماعية والتنموية والحضارية.

ناظر الأوقاف ووكيلها :

ناظر الأوقاف هو الذي يدير هذه الأوقاف ويحفظ أعيانها بالعمارة والصيانة، ويستغل الغلّة ويصرفها على مستحقيها بالأوجه المشروعة، ويدافع عنها ويطالب بحقوقها، بحسب شروط الواقف المعتبرة شرعا¹ والمحددة قانونا.

¹التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح : أحمد الشوكي : 828/2، الوقف وأثره في حياة الأمة، محمد بن أحمد الصالح : ص 18

إبدال الوقف أو استبداله:

يجوز إبدال الوقف بخير منه، للضرورة والحاجة، أو لمصلحة راجحة، قال ابن تيمية: يُباع الوقف للمصلحة الراجحة ولحاجة الموقوف عليهم إلى كمال المنفعة¹، وقال: يجوز إبدال الوقف حتى في المساجد بمثلها أو خير منها للحاجة أو المصلحة².

والأساس الذي يُرجع إليه في ترجيح الاستبدال العمل بالنصوص والآثار والقياس التي تقتضي جواز الإبدال للحاجة والمصلحة، ولأن الأصل في ذلك هو استبقاء الوقف بمعناه عند تعذر إبقائه بصورته، قال ابن عقيل: وجمودنا على العين مع تعطّلها تضييع للغرض³، ولأن مراعاته مع تعذره تفضي إلى فوات الانتفاع بالكلية⁴.

¹ مجموع الفتاوى، 31 / 224

² مجموع الفتاوى، 31/212

³ المغني، ابن قدامة، 8/222

⁴ المغني، ابن قدامة، 8/222

أنواع الوقف:

- **الوقف الأهلي أو الذُرِّي**، وهو الموقوف ابتداءً على أشخاص أو جهات معينة...،
- **الوقف الخيري**، وهو الموقوف ابتداءً على جهات البرِّ والخير، كالفقراء والمساجد والمستشفيات، وسمِّي خيريًّا لأنَّ المراد فيه البرِّ والخير والقربة إلى الله سبحانه وتعالى¹.
- **الوقف المشترك**: وهو الوقف الذي يكون الواقف فيه واحداً، والموقوف عليه متعدد، كأن يكون ابتداءً على نوعين من الجهات، جهات أهلية، وجهات خيرية...².
- **الوقف المطلق**: وهو الوقف الذي لم يُعيَّن فيه مصرف للوقف، ويُطلق أحياناً على الوقف الخيري

¹ بحوث وفتاوى فقهية معاصرة : أحمد الحجي الكردي : ص 212، 213،

فقه السنة : السيد سابق : 515/3

² بحوث وفتاوى فقهية معاصرة : أحمد الحجي الكردي : ص 213.

العام¹، أو الوقف العام²، ويُراد به الوقف على المصالح العامة وعلى المجتمع كله.

- **الوقف المؤبد:** أي أن يكون الوقف مؤبدا دائما لا ينقطع ولا يتحول لمالكه، والأصل في الوقف التأبيد، وحبس الأصل تأبيد، أي صدقة باقية مؤبدة ما بقيت هذه العين، والمنع من بيع الوقف أو هبته وعدم إرثه صريح في التأبيد...³.

¹ تقسيم الوقف إلى خيرى عام، وأهلى خاص تقسيم اصطلاحى حديث. أثر الوقف في المجتمع الأردني المعاصر، العمري، ص 11 .

² الشرح الكبير، ابن قدامة، شمس الدين، 386/16

³ انظر نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الرملي محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة، 373/5، المذهب، الشيرازي، 448/1، حاشية الشلبي على تبين الحقائق، مطبوع بهامش تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، 326/3، الوقف وأثره في حياة الأمة : محمد بن أحمد الصالح : ص 23

- **الوقف المؤقت:** وهو الوقف المعلق بأجل أو مدة معينة، وقد أجازته المالكية¹. ومن أمثلته: وقف مكان لوضع الأمتعة وإيقاف السيارات لأداء الصلاة أو للقيام بخدمة إدارية. ولعل القول الراجح هو جواز الوقف المؤقت، وذلك مراعاة لمقاصد الشريعة في أحكام التبرعات والتي تخصّ التكثير منها بشتى الوسائل² المشروعة، وشمولها لمختلف مصالح الناس.

- **وقف العقار:** وهو وقف الملك الثابت الذي لا يتحوّل ولا يتنقل، كالأراضي والبساتين والدور. وهو الأصل في الوقف كما هو متقرّر عند العلماء³.

¹ الشرح الكبير، مطبوع بهامش حاشية الدسوقي، الدردير، أحمد، 76/4، الخرشبي على مختصر سيدي خليل، الخرشبي، 80/7 شرح الأبى لصحيح مسلم، 613/5 وما بعدها.

² مقاصد الشريعة الاسلامية، محمد الطاهر ابن عاشور، ص 358-360

³ الشرح الكبير، ابن قدامة، شمس الدين، 369/16، 370، الانصاف، المرداوي، 370/16.

- **وقف المنقول:** هو وقف الملك المتنقل، كالأمتعة والسيارات...وقد أجازه الجمهور مطلقا.
- **الوقف الفردي:** وهو الوقف الذي يكون فيه الواقف فردا واحدا، كأن يوقف إنسان واحد عقارا يملكه على مسجد أو مدرسة.
- **الوقف الجماعي:** وهو الوقف الذي يكون فيه الواقف جماعة من الناس أو عدة جهات. والوقف الجماعي يشكّل أمرا مهماً للغاية في عصرنا الحالي وفي ما سلف من العصور، وذلك لدوره العظيم في تحقيق مقاصد الوقف وتكثير مصالحه وتنمية عوائده وتعميم منافعه، فضلا عن تأكيد الخصلة الجماعية والتعاونية بين الأفراد والجماعات والدول.

المبحث الثاني

الأوقاف في تونس من المشروع إلى القانون

تم إعداد مشروع قانون الأوقاف على امتداد حولين كاملين منذ حوالي نهاية السنة الأولى¹ للثورة التونسية المباركة. وقد تنزل هذا المشروع ضمن مشروع منظومة المالية الإسلامية بالبلاد التونسية التي تشمل فضلا عن الأوقاف الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية والتأمين التكافلي ومختلف الأوعية الإسلامية الأخرى، وضمن مجموعة من المشاريع القانونية الإصلاحية الكثيرة والمتعددة، التي شملت مختلف الوزارات والمؤسسات والقطاعات.

ويُعدّ هذا المشروع رؤية نظرية ذات جوانب متعدّدة من قانونية وفقهية وإدارية ومالية، وتتميّز بتكامل الأبعاد التنموية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية، فقد أسهم في صياغته لفييف من المتخصّصين التونسيين في العلوم

¹ أوائل سنة 2012

الشرعية والفقهية والقانونية، وفي مجال القضاء والإدارة والمالية والاقتصاد والفلاحة والملكية العقارية وأملاك الدولة، كما مرّ بمراحل كثيرة وجلسات مكثفة ومضنية ومشاورات موسعة ومناقشات دقيقة ومعقدة.

ولذلك يمكننا القول بأن هذا المشروع :

- قد مثّل ثمرةً مهمّةً من ثمرات مسار الثورة التونسية واستحقاقاتها في مجال الإصلاح الشامل واستعادة الحقوق المسلوبة وتعزيز أركان الهوية وتقوية التنمية وتعزيز التقنية.
- قد مثّل ضرباً مهماً من ضروب مشروع منظومة المالية الإسلامية التي أصبح تأثيرها الاقتصادي الإيجابي واضحاً للعيان وبشهادة الداخل والخارج ولا سيما إثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في السنوات القليلة الماضية.
- قد مثّل مشهداً مهماً من مشاهد التوافق والتحاور والنظر والتدقيق والموافقة والمخالفة، ولم يُقتصر في وضعه وصياغته على جهة ما من حيث التخصص العلمي أو الصلاحية الإدارية

والوظيفية أو الخلفيّة الفكرية والسياسية، فهو أحد المشاريع التي أثمرتها المقاربات التوافقية والأعمال المشتركة والمشاورات المكثفة.

- ويرنو مع ذلك إلى التأسيس الإداري والوظيفي وتقرير المرجعية القانونية التي ستنظّمه وتوجّهه وتحكمه وفقا لمنطق الدولة ومؤسساتها وأنظمتها، بما في ذلك النظام القانوني والقضائي والإداري، وعلى صعد الإصلاحات والإجراءات والتسيير وغيره.

كما يصبو إلى تقرير الضمانات اللازمة والصيغ الكفيلة بضبطه وإحكام سيره ومنع تحريفه عن وظيفته الوطنية الشاملة التي لأجلها انبعث وظهر. ومن هذه الضمانات وفضلا عن التقنين، المراقبة والمحاسبة والحوكمة والمراجعة والتقاضي عند اللزوم والتحاكم عند النزاع، والضغط السلمي للمجتمع وأعمال الرصد والتشخيص والمتابعة والاستقصاء.

والمأمول من هذا المشروع أن يصير قانونا مرجعيا لتنظيمه وتسييره، وتحقيق فوائده وغاياته، ولا سيما

في لحظتنا التاريخية الثورية الراهنة التي تشتد الحاجة فيها إلى سنّ هذا القانون وأمثاله في المجلس الوطني التأسيسي، ليكون إحدى المنجزات التأسيسية التي سوف تحسب لأصحابها في تاريخهم السياسي والمدني والنضالي والقانوني، وفي يوم غدهم عندما يلاقون ربهم ﴿يَوْمَ نَجِدُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾.

[آل عمران 30].

المبحث الثالث

الأوقاف وثورة تونس

دعوى عدم قيام ثورة تونس على الأوقاف

مفاد هذه الدعوى أن ثورة تونس لم تقم لتطالب باستعادة الأوقاف، فقد قامت على المطالب الاجتماعية والاقتصادية بالخصوص، ولذلك وصفت هذه الثورة بثورة الجوع والمعطلين عن العمل وبانعدام التوازن الجهوي، وعليه تكون الدعوة إلى الأوقاف وإحيائها في مسار ثورة تونس ضربا من التعسف في المطلبية، وربما توظيفاً سياسياً أو تحريفاً جلياً لمسار هذه الثورة. والحق أن هذه الدعوى لا دليل عليها ولا وجهة لها، بالنظر إلى أمرين أساسيين، وهما: الأسباب الحقيقية لثورة تونس، ووجهة كون الأوقاف استحقاقاً للثورة. وبيان هذين الأمرين يكون فيما يلي :

الأمر 1 : الأسباب الحقيقية لثورة تونس :

لا يمكن من حيث المبدأ حصر أسباب ثورة معينة ضمن مرجع واحد، كالمراجع الاقتصادي المتعلق بالجوع والحرمان والفقر، أو كالمراجع السياسي المتعلق بقمع الحريات ومنع التعدد الحزبي والتتكيل بالمناضلين السياسيين وحرمان العديد من الجهات من استحقاقاتها التنموية، وعلى افتراض اعتماد سبب واحد في اندلاع ثورة ما، فإنه لا يمكن حصر هذا السبب ضمن حالة واحدة أو مستوى واحد كالسبب الاقتصادي الذي لا يمكن حصره ضمن مستوى الفقر والفاقة فقط، بل هو يشمل مستويات عدة منها: التفاوت الاقتصادي بين الجهات، والمحسوبية في توزيع الثروة، وضعف التخطيط التنموي، وقلة الجودة وعدم الحوكمة، وغير ذلك.

ويستدعي التحليل الموضوعي والمنهجي للأمور عدم الاكتفاء بسبب واحد أو بمجموعة أسباب، بل لا بد من

تجميع كل الأسباب التي أدّت إلى قيام الثورة وتحليلها واستخلاص نتائجها لاعتمادها في البناء المستقبلي. وقد مثّلت ثورة تونس إفرازا نفسيا وشعبيا وحراكا اجتماعيا تداخلت معطياته وتعدّدت أسبابه وتكاملت أدوارها، ليشكّل مسارا طويلا ونظاما مركبا مفضيا إلى نتائج ومآلاته وفقا لأغراضه التي من أجلها قامت هذه الثورة.

ولذلك فإن أسباب هذه الثورة أسباباً اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وعلمية... وأنّ هذه الأسباب قد أدّت إلى ما أدت إليه بمجموعها وتداخلها وتفاعلها ضمن سياقات اللحظة التاريخية والواقع القائم والإمكانات المتاحة والفاعلية الجماهيرية واهتراء منظومة الحكم وتدهور معنوياته ومؤسّساته؛ بناء على قدر الله سبحانه وإرادته ورحمته، قال تعالى :

﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الفتح 23].

ومجموع هذه الأسباب يمثل حجما هائلا من المفاسد المتراكمة والمظالم المتعدّدة التي سلطت على الشعب التونسي ومؤسّساته وفئاته سواء على صعيد المظالم

السياسية مثل قمع الحريات ومصادرة الحقوق ومنع التعددية الحزبية الحقيقية والتتكيل بالمعارضين السياسيين.

وكذلك على صعيد المظالم الاجتماعية والاقتصادية مثل التفاوت الفاحش بين الجهات، وشيوع ظواهر الفقر والفاقة والحرمان من الضروريات الأساسية في الغذاء المناسب والعلاج اللازم والبيئة التربوية والطبيعية السليمة...

وعلى صعيد المظالم الثقافية والعلمية والشرعية أيضا مثل تكميم أفواه العلماء والمفكرين والمثقفين، وحجب حركة الإبداع الثقافى والفنى.

ومن حيث تجفيف منابع التدين الإسلامى برسوخ وتوازن وتمثل حقيقى فى أرض الواقع وضمن منظومة السلوك والتعامل، ومن حيث غلق جامع الزيتونة المعمور وتهميش التربية الإسلامية وإضعاف التعليم الدينى وتحريف التوعية بالإسلام الحنيف أحكاما ومقاصد وثقافة وتحضرا.

ومن حيث محاصرة الرسالة التربوية والاجتماعية والإنسانية للمساجد والجوامع وللمؤسسات والمعالم الدينية.

المظلمة المسلطة على الأوقاف في تونس

يعد إلغاء الأوقاف (الأحباس) سنة 1956 و 1957 م¹

إحدى أكبر مظالم القرن العشرين في تونس ما بعد الاستقلال. وقد مثل ذلك الإلغاء القانوني إجراء رسميا وعملا مقصودا في مجال السياسة والحكم، له دلالاته الواضحة على مستوى دين الدولة وهوية الشعب التونسي، وله تداعياته المعلومة على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

وتمثلت هذه المظلمة على الأوقاف في الظلم المعنوي والنفسي والوجداني لشعب تونس الذي يعتز بهويته ويرضى بدينه ويطمئن لأحكامه؛ فكان لإلغاء الأوقاف (الأحباس) في تونس وقعه البالغ وأثره المؤلم في نفوس

¹ تم إلغاء الأوقاف العامة يوم 31 ماي 1956، وإلغاء الأوقاف الخاصة يوم

التونسيين الذين آمنوا بتشريعه وأحكامه وصدقوا بآياته وأحاديثه، واعتبروه حقيقة من حقائق إسلامهم وحضارتهم ومعلوما عندهم من الدين بالضرورة.

كما تمثلت هذه المظلمة المسلّطة على الأوقاف في الظلم المادي والاقتصادي لمجتمع تونس الذي حرم من ريع هذه الأوقاف ومحاصيلها التنموية وعوائدها في مجال الغذاء والصحة والعمران والبيئة والطرق....

كما تمثلت هذه المظلمة في الظلم التعليمي والثقافي والحضاري لبلاد تونس التي حرمت من الريع الوقفي في مجال الوقف على طلاب العلم وتعزيز المدارس وتمويل البحث العلمي والإنتاج المعرفي في مختلف التخصصات والتقليل من ظواهر الأمية والجهل.

إن المظالم التي مورست ضد الشعب التونسي، بما فيها مظلمة الأوقاف قد أدّت بمجموعها وبغيرها من الأسباب إلى قيام الثورة التونسية المباركة، وهو ما يجلّي حقيقة القول بكون الأوقاف استحقاقا مهماً من استحقاقات هذه الثورة.

وهو الأمر الثاني الذي أشرنا إليه قبل قليل، والذي نبينه فيما يلي :

الأمر 2: وجاهة كون الأوقاف استحقاقاً للثورة:

تعدّ المطالبة بالأوقاف حالياً استحقاقاً مهماً من استحقاقات ثورة تونس، وذلك لتنزلها ضمن الاستحقاقات المتعلقة باستحقاق الهوية العربية الإسلامية، واستحقاق التنمية الاقتصادية، واستحقاق المجتمع المدني، واستحقاق النظام القانوني والمؤسسي والبناء المعرفي والشرعي.

وهو ما نبينه ضمن النقاط التالية :

1) فالأوقاف باعتبارها أحد أجزاء الهوية العربية الإسلامية (تشريعاً وحضارة):

يتنزل استحقاقها ضمن استحقاق هذه الهوية التي مثّلت في الثورة حضوراً حقيقياً وحيوياً، سواء من حيث حجم المظالم التي سلّطت على الهوية والتي شكّلت سبباً رئيسياً وتراكماً نفسياً واجتماعياً وواقعياً؛ أدّى إلى اندلاع الثورة، أو من حيث حجم الوقائع المتعلقة بالهوية في مسار الثورة التي اعتبرت دليلاً قاطعاً على أنها مطلب مهم ورغبة راسخة واستحضار

دائم ظلّ قائماً في نفوس التونسيين على امتداد مسار الثورة منذ اندلاعها بتفاوت في مستوياته وأحجامه وأشكاله وتفاصيله.

ومن هذه الوقائع :

- الاستخدام الضخم لمفردات الهوية في الخطاب الإعلامي والتعليمي وال جماهيري والسياسي والحكومي.
- اتساع مساحات التنظيم المدني في إطار الجمعيات العلمية والشرعية والقرآنية والسنية.
- بدايات تشكل المشهد المسجدي الجديد الذي يؤسس للدور الحقيقي لرسالة المسجد التعبدية والتربوية والعلمية، وأثره في بناء المواطن الصالح والمجتمع الآمن والدولة العادلة والحضارة الرائدة.
- مقدمات تأسيس الخطاب الإسلامي المتين علما وأدبا، والمتوازن فكرا وسلوكا، والحضاري إنتاجا وإنجازا.

ومن الوقائع كذلك ما يتعلق بما اصطلح عليه بالمالية الإسلامية التي نشطت بعد الثورة على صعيد البحث والحوار والتقنيين والتنظيم، والتنزيل والتفعيل¹.

إن من دلائل هذه الوقائع ارتباطها بالهوية العربية والإسلامية بشكل من أشكال الارتباط الموضوعي أو المنهجي أو التاريخي أو الرمزي والنفسي.

ومن الدلائل كذلك أنها تمثل تطلعا نفسيا وذهنيا وأملا يعمل على تحقيقه في الواقع، ومطلبا من المطالب التي رفعت في مسار الثورة وبعض مفاصلها المهمة.

وكل هذا يدل على الوجه الاستحقاقي للهوية في مفردات الثورة وملفاتها الكبرى، وعلى الوجه الاستحقاقي للأوقاف باعتبارها جزءا منها أو مكونا من مكوناتها، مفهوما وتشريعا وتمثلا وتحققا في الواقع بمستوياته ومقاديره وسياقاته.

¹ من شواهد ذلك : ظهور عدة جمعيات وعقد عدد كبير من الندوات والملتقيات وصدور النشريات والدراسات في المالية الإسلامية والاقتصادية الإسلامي والعمل الخيري والزكاة...

(2) والأوقاف باعتبارها وعاء اقتصاديا وتنمويا:

تتنزل ضمن استحقاق الثورة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وسيرها لتحقيق مطالب ذلك كمطلب التشغيل، وتقليل الفوارق الفاحشة بين الجهات، ومواجهة الفقر والفاقة؛ فبوسع الأوقاف وعلى المدى المتطور أن تقدم الشيء الكثير لتلك المطالب، بناء على دورها في التنمية والاقتصاد وإدارة المال وترويج المنتج وتوسيع النفع وفعل الخير.

(3) والأوقاف باعتبارها حقا إنسانيا وإرادة أصلية في

حق الملكية وحرية التصرف فيها:

يتنزل استحقاقها ضمن استحقاق الحقوق والحريات الإنسانية التي لأجلها قامت الثورة. وهذه الحقوق والحريات تشمل كل أنواعها وجزئياتها بما فيها الحق في الوقف وحرية التصرف فيه، وفقا للنظام العام والمصلحة الشرعية وتوجيه الدين، وليس هناك وجهة أو منطقية في استبعاد الأوقاف ومنع التصرف فيها من قبل أصحابها لأغراضها المشروعة وإخراجها من دائرة الحقوق والحريات الإنسانية،

فهي جزء مكوّن لهذه الحقوق والحريات، فلا يجوز مصادرتها والتعسف فيها.

(4) والأوقاف باعتبارها نشاطا مدنيا وأهليا :

يتنزل استحقاقها ضمن استحقاق قيام المجتمع المدني الذي ظل أحد أبرز المطالب الثورية الضرورية، فتكون إقامة الأوقاف خطوة مهمة وإضافة نوعية لإقامة المجتمع المدني وإثرائه بالمكونات المختلفة كالجمعيات التنموية والعلمية والرياضية والبيئية.

بل إن إحداث المؤسسات والتشكيلات الوقفية في شتى فترات التاريخ ومختلف بلاد العالم قد مثل إسهاما نوعيا وداعما رئيسيا، وقد يكون المكوّن الأكبر، في قيام المجتمع المدني ونشأته.

(5) والأوقاف باعتبارها عملا علميا ومؤسسيا:

يتنزل استحقاقها ضمن استحقاق إقامة البناء العلمي المعرف والنظام القانوني والمؤسسي على أساس الإصلاح والتطوير والحوكمة والجودة والإضافة والإبداع، وهو ما تمثل الأوقاف جزءا منه، بما تتميز به من تطور عظيم وجدوى ملحوظة على صعيد تدقيق البحوث وتحديد

الاصطلاحات وتدوين المجالات وتنظيم المؤسسات وإجراء المراجعات والمقارنات. وصفوة القول في هذا المبحث: إن ثورة تونس هي ثورة على الظلم والاستبداد. وإلغاء الأوقاف ظلم واضح واستبداد بالرأي الفردي القهري الذي افتقد للشرعية الشعبية والتشريعية، حيث لم يبن على مشورة موسعة أو قرار لسلطة منتخبة، وتواصل هذا الظلم لأكثر من خمسين عاما، ودون أن يراجع أو ينقد بل ظل في مواضع عدة مدعاة إلى الافتخار والتباهي.

كما أن ثورة تونس هي ثورة جميع التونسيين الذين لهم حق التصرف في ثورتهم؛ بما يحقق أهدافها. ومنها : أهداف الأوقاف الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية...

المبحث الرابع

الأوقاف ومرجعية الإسلام

الأوقاف الإسلامية إنسانية وحضارية:

الأوقاف الإسلامية تستند إلى الإسلام، فهي حكم من أحكامه. ومعنى كونها إسلامية لا يعني قصرها على المجالات الدينية المحضة كبناء المساجد وتدعيم التعليم الديني أو قصرها على المسلمين دون غيرهم.

فمما تعنيه إسلامية الأوقاف كونها تصرف على كل المجالات الحياتية النافعة مثل مجال الصحة والاقتصاد والتعليم والبيئة، فضلا عن مجال المعالم الدينية والتعليم الديني.

ومما تعنيه كذلك: كونها تصرف على الناس كافة، وفضلا عن المسلمين، بما يحفظ نفوسهم ويسدّ حاجياتهم من الغذاء والشراب واللباس ونحوه مما هو مناط بشري وحاجة إنسانية، دون أن ينفق على ما هو ديني خاصّ بهم، على نحو بناء معالمهم الدينية.

ومما نلخص إليه بناء على هذا الضبط والتحديد أن الأوقاف الإسلامية تتسم بالصفة الإنسانية والبعد الإنساني الذي يجعل نفعها عاما للناس كافة وشاملا للحياة كلها. إن الأوقاف وفقا لمرجعية الإسلام هي أوقاف إسلامية بالمعنى المرجعي الذي ينطلق لبيان أحكامها من مجموع النصوص والأصول الشرعية، وبالمعنى الذي يجعل الدين محفزاً لفعل الأوقاف ودافعا إليه، فالمسلم يدفع بالدين إلى عمل الخير، طاعة لله ورغبة في الثواب وخوفا من العقاب. وهي كذلك أوقاف إنسانية وعالمية من حيث المستفيدون منها والمنتفعون بها، وبالمعنى الربعي النفعي المتعلق بعوائدها وأرباحها التي ينتفع بها الناس جميعا، وتعمر بها الأرض كلها، وفي شتى مجالاتها الزراعية والعمرانية والصحية والبيئية وغيرها.

وهو ما ينفي الادعاء القائل بأن الأوقاف الإسلامية أوقاف "دينية" بالمعنى الضيق والمشوّه لعبارة "دينية"، أي بالمعنى الذي ينفي عن هذه الأوقاف بعدها الإنساني والحضاري والعالمي، ويحصرها في بعد ضيق أو مجال محدد، كمجال بناء المساجد والكتاتيب دون مجال بناء المدارس والمستشفيات

وتمويل التعليم وكفالة طلاب العلم ومعالجة المرضى، أو يحصرها في ديار المسلمين ولجماعة المسلمين فقط. وللتذكير فإنَّ إنسانية الأوقاف الإسلامية مستمدّة من إنسانية الإسلام الذي هو مرجع الأوقاف وسائر الأحكام الشرعية، ووصف الإسلام بالإنسانية إنما هو تعميم هذا الوصف على كل أحكامه. ودليل إنسانية الإسلام أمر لا غبار عليه ولا شك فيه.¹

مميزات مرجعية الإسلام للأوقاف

الأوقاف ظاهرة إنسانية وعالمية ولا تقتصر على عالم المسلمين، إذ أنّ هناك أوقافاً غير إسلاميّة لها أسماؤها ومصطلحاتها وحقائقها وتفاصيلها الخاصة بها. وليس يعنينا في هذا المجال إجراء المقارنات بين أوقاف الإسلام وما يشبهها في المذاهب والفلسفات الأخرى، وإنما المهم في كل هذا هو بيان بعض خصائص الأوقاف في الإسلام وأثرها في تحقيق فوائده ومنافعه. ومنها:

¹ ومن ذلك ورود آيات وأحاديث كثيرة وردت فيها عبارة "يا أيها الناس"، وعبارة "يا أيها الإنسان"، وغير ذلك من العبارات الدالة على إنسانية الإسلام.

(1) أن الأوقاف عبادة وقربة، وهو ما يقيمها على الإرادة الداخلية والدافع الإيماني وقصد تحقيق مرضاة الله تعالى ونيل حسن جزائه وفسيح جنانه.

(2) أن الأوقاف مراد الهي عظيم، فالله تعالى يريد من عباده القيام بهذا النوع من العمل الخيري الطوعي وتحقيق آثاره عليه؛ بما ينفع الناس ويعمر الأرض، ومعلوم أن الممثل لمراد الله مطيع وواقع في دائرة العبادة ومتبع للصراط المستقيم.

(3) أن الأوقاف حقيقة شرعية في العهد النبوي وفي عهد السلف وإجماع إسلامي معلوم، وأمر تلقته الأمة بالقبول والعمل، وقول واحد لدى العلماء والفقهاء على تفصيل في بعض أحكامه ونظر وتحقيق في مسأله وفروعه.

ولهذه الميزة أثرها في فعل الأوقاف ودوامها وترسيخها في النفوس والأذهان بتمثلها والاقتناع بها، وفي الواقع والحياة بتعميم نفعها وإدامة ريعها. فالمسلمون الذين يوقفون أوقافهم، إنما يفعلون ذلك بدافع الاتباع لمنهج النبي صلى الله عليه وسلم، والاقتداء بسلف الأمة وخلفها، والانخراط في

عمل الأمة وما علمته من حقائق الدين ومقاصد الشريعة وأبواب الخير والمعروف.

4) أن الأوقاف صدقة جارية وعمل خيري ومصلحة متعدية وعامة، ونفع دائم.

5) أن الأوقاف محكومة بالنصوص وموجهة بالمصالح التي تدور معها وجودا وعدما، وهو ما يعرف خصوصا باستبدال الوقف للمصلحة، كاستبدال الوقف الذي تعطلت مصالحه ولم يعد له نفع بسبب خرابه أو هجرانه، فإنه يستبدل بوقف آخر يحقق المصلحة.

ولهذه الحقيقة أثرها في تحقيق جدوى الوقف ومردوده، وفي الاعتبار بالمصالح الأكثر والأرجح والأنسب في إقامة الوقف واستبداله وتغييره.

6) أن الأوقاف تعبير عن إرادة الواقفين وحريتهم الكاملة في تحديد الجهات المستحقة للوقف، بناء

على الضابط الفقهي الوقفي: "شرط الواقف كنص الشارع في الفهم والدلالة"¹.

ولتقرير الحرية والإرادة أثر واضح في التشجيع على فعل الأوقاف وتكثيرها وضمان جدواها. فإن الواقفين غالباً ما يختارون الموقوف عليهم بناء على ما صحّ لديهم من مصالح لهؤلاء.

(7) أن الأوقاف علم غزير ومعرفة دقيقة، وقد أصبح في الوقت الحالي موضعاً للتخصص العلمي ومجالاً للتدريس المخصوص، والتأليف المحدّد، وقد كتبت فيه الرسائل المتخصصة، وأقيمت لأجله الندوات والمؤتمرات، ونظمت لتطوريه المسابقات والجوائز، وبعثت لتنظيمه الدواوين والوزارات.

وقد آلت أبحاثه في عدد من المؤسسات الوقفية المعاصرة إلى صياغة مشاريع نظرياته وموسوعاته، وإجراء مقارناته ومقارباته، وهو ما يمثل الأرضية العلمية والفكرية للإصلاح بالأوقاف والتمويل بها.

¹ ينظر كتب القواعد الفقهية، فهو ضابط معروف ومشهور.

ضوابط مرجعية الإسلام للأوقاف

إعمال الأوقاف وتنزيلها في واقع الناس محكوم بضوابطه التي تحكم سيره وتحقق غايته وتمنع عنه الانحراف أو التحريف.

وهذه الضوابط هي مجموع الصيغ والسياسات والإجراءات المحددة من قبل العلماء والحكام وسائر المهتمين بالأوقاف من اقتصاديين وإداريين وخبراء. وأبرز هذه الضوابط هي :

الضابط 1 : اعتماد المرجعية القانونية للأوقاف؛ بما يقيمها

على الضبط القانوني والتصرف وفقا للنظام والتزاما والزاما به.

الضابط 2 : اعتماد التقاضي في فض النزاعات وتحصيل

الاستحقاقات ومنع التجاوز والاعتداء وإنصاف المظلومين ومواجهة التحايل والتلاعب بالأوقاف وريعها ونفعها. وقد جاء في مشروع القانون التنصيص على قاضي الأوقاف المتخصص في قضاء الأوقاف على غرار قاضي الأحوال

الشخصية الذي يمكنه تفرّغه وتخصّصه من حسن الأداء وإحكامه، وإمكان تحقيق الإضافة النوعية والإسهام الجاد.

الضابط 3 : اعتماد العمل المؤسسي للأوقاف؛ بما يعنيه من

تنظيم مالي وإداري، وتسيير للمصالح والهيكل، وتوظيف للموارد والطاقات البشرية، وإعداد للخطط والبرامج وتنفيذها، وإجراء للتقويم والمراجعة والتصحيح، والخضوع إلى الرقابة والحوكمة والمحاسبة. ومن أبرز ذلك: اعتماد خطة ناظر الوقف وهي خطة مضبوطة بالقانون تعمل على تنفيذ شروط الواقف، وحفظ الأوقاف وعمارتها، ورعاية مصالحها، وتحقيقها للمنفعة، واستثمارها وتنميتها واستغلالها الذي يعد إطارا إشرافيا على الوقف ومؤسسته وعملياته، وفق مقاييس الكفاءة والأمانة وشروط المهارة والخبرة.

الضابط 4 : اعتماد منهج النظر الشرعي والاجتهاد الفقهي

في أعمال الأوقاف المختلفة وصيغه التمويلية والاستثمارية المتجددة، من أجل التطوير والإصلاح والتحسين. وشهدت المنظومات الوقفية في عالمنا المعاصر تطورا عظيما على

مستوى البرامج والمؤسسات والدراسات، وهو الأمر الذي سيساعد كثيرا في كسب الوقت ودعم التجارب وتحقيق الإضافة والجودة.

ومن أبرز ضروب الاجتهاد في الوقف، الاجتهاد المصلحي في استبدال الأوقاف المعطلة أو المتعثرة بالأوقاف البديلة؛ بناء على تحقيق المصالح ودرء المفسد، وفي ضوء الإحصائيات والمآلات والحاجيات، وكذلك ربط الأعمال بالحاجيات الإنسانية والوطنية، واستثمارها في تحقيق أغراض التنمية والاستجابة لسوق الشغل ومواجهة البطالة والفقر والجهل، وتشجيع العمل الخيري والبناء المعرفي والاستقرار الاجتماعي.

الضابط 5 : استحضار مراقبة الله تعالى والاعتبار بحسن

النية وسلامة القصد، وملازمة الحق والمعروف والصدق والعدل، وطرد الهوى والكذب والظلم، وملازمة الرفقة المأمونة بترك أصحاب السوء والأعمال المشبوهة والمحرمات، والابتعاد عن بيئة الإغراء والإغواء.

وخلاصة هذا المبحث أن الأوقاف القائمة على مرجعية الإسلام، إنما هدفها خدمة الناس جميعا وإعمار للأرض كلها وتحقيق للنفع العام. وليس مجال ريعها ونفعها مقصورا فقط على ديار المسلمين أو مؤسسات الدين.

وهذا الأمر تدلّ عليه الوقائع عبر التاريخ العلمي للمسلمين وحضارتهم، وتؤيّد شواهد الحال وإحصائيات الواقع، كما تعبر عنه نصوص هذه المرجعية وأصولها ومقاصدها التي عدّت الوقف عملا صالحا عاما ومتعديا، وصدقة جارية لا ينقطع ثوابها لدوام أثرها، وريعا حضاريا يشمل خيرات الأرض ومن عليها وما فيها، وهذا هو الإسلام في عموم رسالته وسعة رحمته وتمام نفعه في الدارين.

المبحث الخامس

الأوقاف ومدنية الدولة

من المغالطات الشنيعة القول بأن الأوقاف تهدد مدنية الدولة، أو أن الأوقاف تكرّس الدولة الدينية، وتضعف أو تهمّش أو تقضي على الدولة المدنية وعلى مكتسبات المعاصرة ومنجزات الحضارة....

وغالب ما يستند إليه في هذا القول المجمل، أن الأوقاف تصرف على المؤسسات الدينية كالمساجد والكتاتيب، وتصرف على العلوم الدينية والمكلفين بالتعليم الديني وعلى كل ما هو ديني بالمعنى الضيق للدين. ولا شك - في استنتاج هؤلاء- أن صرف الأوقاف على كل ما هو "ديني" سيؤدّي إلى "تغوّل" كل ما "ديني" على كل ما هو "مدني" و"عصري".

وأنا في هذا البيان المجمل والموجز لا يمكنني تحقيق القول في مصطلح الديني والمدني، وعبارة الدولة المدنية والدولة الدينية، ونفي الالتباس الحاصل إزاء تحديد طبيعة الدولة

في الإسلام، وغير ذلك مما تستوعبه الشروح المطوّلة
والعبارات المحرّرة.

واكتفي بإيراد ما يدحض هذه الشبهة ويبطل هذا الزعم،
في ما يلي بيانه:

- إن الأوقاف لا تصرف - فقط - على كل ما هو

ديني بالمعنى الضيق للدين، كالمساجد والكتاتيب
والتعليم الديني... بل تُصرف على غير ذلك من
المجالات التي لا حصر لها في عالم الأرض وحياة
الناس، ومن ذلك : الاقتصاد والتعليم والأسرة
والإعلام والصحة والأمن والخدمات والحيوان
والبيئة والمحيط.

- وإذا صُرفت بعض الأوقاف على "ما هو ديني"

كالجوامع والكتاتيب، فإن ذلك سيعزّز الحياة
المدنية ويقوّي الروابط بين الناس ويدفع إلى زيادة
العمل وتكثير المنتج وإعمار الأرض، بموجب الدور
التربوي والتعليمي والاجتماعي لها هو "ديني" من
مساجد وكتاتيب ومؤسسات تعليمية دينية، لأنّ
المسجد في أحكام الإسلام وحضارة المسلمين

مؤسّسة لبناء الإنسان الصالح البناء الإيماني والسلوكي النافع له ولغيره في الدنيا والآخرة، فالمصلّي في المسجد يتعبّد بصلاته ويتزوّد بمعاني التقوى وخصال الفضائل ليكون الإنسان الصالح والعابد النافع لغيره والمعمّر لبلاده وأرضه.

- ومما يؤيّد القول بأن الأوقاف تقوّي مدنيّة الدولة وإنسانيّتها أن هذه الأوقاف تقوّي قدرات المجتمع المدني الأهلي وتجعله في تكامل مع المؤسسات الحاكمة، بما يحقق التوازن ويدراً تغوّل الحكومة وأجهزتها وشدة قبضتها السلطوية على المحكومين ومؤسّسات المجتمع.

ومعلوم أن قوة المجتمع المدني وفعاليّة مؤسّساته وآلياته من الضمانات الكبرى لتحقيق التوازن بين السلطة الحاكمة والمجتمع المحكوم، بل من الضمانات الضرورية لمنع استبداد هذه السلطة ومنع أن تُسلب الدولة من مدنيّتها لتصبح دولة غير مدنيّة؛ فتمويل الأعمال الخيرية والمؤسّسات الاجتماعية الأهلية بأموال

الوقف؛ يعزّز قوّة المجتمع المدني ويجعله في توازن دائم وتناسب واضح مع مؤسّسات الدولة ومجتمع الحكم. ومما يذكر في الدولة المدنية، أنها الدولة المتقدمة والمزدهرة التي يشارك جميع مواطنيها في تقدّمها وازدهارها، وهو ما يؤكّد مؤازرة المجتمع لمؤسّسات الدولة وإسناده لها، بما يقوي هذه الدولة ويضاعف منتوجها ويخفّف الأعباء عن الحكومة وأجهزتها، ويمكن القول بأن الدولة الحديثة _ كما في الدولة القديمة _ لا تقوم على أمرها ولا يستقرّ وضعها إلا إذا تكامل دور المجتمع ودور المواطنين مع دور الحكومة والحاكمين؛ في بناء الدولة وتحقيق الإنتاج وتلبية الحاجيات الضروريّة وكذلك غيرها من التحسينات، ومواجهة التحديات والصعوبات، والملاءمة بين الحقوق والواجبات.

وهو ما يمكن أن ننعت به الدولة على أنّها طائر بجناحين : جناح الحكومة والمؤسّسات العامة، وجناح الشعب والمجتمع والمؤسّسات الشعبية والمدنية.

وتقوم الأوقاف في كثير من أموالها وأعمالها بتمويل المؤسسات الاجتماعية والأهلية ومساعدة مؤسسات الدولة في أنشطتها المختلفة وتخفيف الأعباء عنها، وذلك بما تقدمه من فرص للتشغيل وسدّ للحاجيات ومواجهة للأمراض والفقر والجهل.

- أن عقود الأوقاف عقود مدنية تبنى على الرضائية وحرية إرادة المتعاقدين في إنشائها والالتزام بها، وهي تقوم على المناط الإنساني وليس على السبب العرقي أو الجنسي أو الطائفي، فالانتفاع بالوقف ليس مردّه دين الشخص المنتفع أو كونه من عرق كذا أو من جنس كذا أو لون كذا، وإنما مردّه كونه إنساناً مكرّماً ومحترماً وجديراً بأن تحفظ نفسه بحياتها وغذائها ولباسها ودوائها، وهو ما يذكره الفقهاء بخصوص الوقف على غير المسلمين يسدّ حاجياتهم المعيشية والإنسانية، دون أن يوقف على معابدهم وبيعهم.

كما أن هذه العقود تكون موضوعاً للاتفاق والاستحقاق والتقاضي عند النزاع والفصل عند

الاختلاف، وهو ما يضع الجميع على درجة واحدة من المساواة والعدالة والإنصاف دون تمييز أو تفریق.

- أن الأوقاف تسهم في تعزيز الشعور المدني الحضاري لدى المواطنين، وتقليل أو مواجهة الشعور العصبي والجاهلي في التعايش السلمي مع الناس، وذلك بتمويل البرامج التثقيفية والتوعوية التي تبني العقلية السوية والشخصيات المدنية المتوازنة، وقد يخصص شيء من ريع الوقف لبناء الاجتهاد الصحيح والفتوى المعتبرة، وتخريج العلماء وتكوين المتعلمين، بل إن الأموال الوقفية الموجهة إلى مؤسسات التعليم والتربية والإعلام وبرامج التنمية البشرية والنهوض الاقتصادي، سوف يكون لها أثرها غير المباشر في تربية المستفيدين بمشروعات تلك الأموال الوقفية على الحياة المدنية والسلوك المدني، ومعلوم أن تعهد الإنسان بالتربية والتعليم وغيره، يكون كفيلا بترسيخ صفة المدنية فيه، هذه الصفة التي هي جبلّة فيه بمقتضى فطرته السليمة

﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ

عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ [سورة الروم الآية 30].

- لو كانت الأوقاف تهدد مدنية الدولة لهددت مدنية الدول الغربية والشرقية الكثيرة التي عرفت التجارب الوقفية الكثيرة المتفقتة أو المختلفة مع التجارب الوقفية الإسلامية، وهو ما يمكن أن يشكل عملا علميا مهما لإبراز أوجه ذلك التوافق أو الاختلاف، وأثر ذلك في التقارب والتكامل، وفي تقدم الدول وتعزيز مدنياتها وتحضرها، وتجارب الأعمال الخيرية والإنسانية الخاصة بها على مدى أزمنة طويلة وفائدة مجتمعات بشرية كثيرة، ولكن تلك الدول حافظت على مدنياتها ولم تتحول إلى دول دينية وعرقية بسبب وجود الأوقاف والأعمال الخيرية فيها، وخذ على ذلك مثلا دولة الولايات المتحدة الأمريكية ودولة أنجلترا ودول

غربية كثيرة¹، فهي تشهد أعمالاً وقفية كثيرة وتدير آلاف المؤسسات الوقفية، ومع ذلك ظلت دولاً مدنية.

- أن من معاني مدنية الدولة كون السلطة فيها لا تحكم باسم الدين ولا تنطق رسمياً باسم الإله، وفي الإسلام الحنيف وتاريخه الطويل وفي مجالات الحكم المختلفة لم يدع أحد من حكام المسلمين أنه يتكلم باسم الرب، أو أنه معصوم من الخطأ، وأن سياسته لا تقبل الدحض والنقد، ومعلوم أن هذه المجالات في الحكم والسياسة قد عرفت قيام أعمال الأوقاف وازدهارها وتراجعها دون أن تحول طبيعة الحكم إلى طبيعة إلهية ودينية لا مجال فيها للرأي والاجتهاد والتصويب والتصحيح.

إن الربط التلازمي والشرطي بين قيام الأوقاف وزوال الدولة المدنية ربط فيه تعسف واضح وتحامل غائب وضعف شديد في الإقناع به والاستدلال عليه، وإذا

¹ في الولايات المتحدة أكثر من 1427000 منظمة خيرية وقفية عامة وخاصة.

تهددت الدولة المدنية أثناء قيام الأوقاف، فليس مردّ ذلك قيام الأوقاف، لأنّها من المفترض أن تعزز مدنية الدولة وتواجه ما يهدّدها، وإنما مرد ذلك أمور أخرى وعوامل شتى تكون موضعاً للتحقيق والاستخلاص والتجاوز، وهذا هو منهج النظر الصحيح والتقويم الموضوعي للأوضاع والأحوال.

- إن من معاني الدولة المدنية التداول السلمي على السلطة العامّة والمناصب الحكومية، والفصل بين السلطات والالتزام بمبدأ التشاور والتوافق والانتخاب العام والحرّ والتركيزية الشعبية، ومستلزم ذلك منع الانفراد بالرأي واحتكار السلطة وتكليم الأفواه وتجميد الحريات وتهميش رسالة العلماء والحكماء، وتقزيم دور الهيئات الشعبية والتشكيلات الأهلية وإضعاف فاعلية مؤسسات التربية والتعليم والتكوين والإعلام، والتقليل من تأثير المساجد والجمعيات العلمية والشرعية... فإذا كانت الدولة المدنية بتلك المعاني، فكيف تزول أو تضعف بسبب وجود الأوقاف التي

من الطبيعي أن تسهم في تقويتها ودعمها، فقد شرعت الأوقاف لإقامة المصالح العامة، ومنها الحكم العادل والتداول على المناصب بحسب الكفاءة والخبرة والأمانة.

- كما شرعت الأوقاف لحماية مبادئ الإسلام ومقاصدها، ومنها: الشورى والحرية والكرامة وتحرير المبادرات الخيرية والطوعية وتوسيع مجالات البر والإحسان وتمكين العلماء من النصح والبيان والتربية والتأطير، ومن المقرر نظرا واجتهادا أن الأوقاف تنفق على ما يصلح الإنسان في أمر معاشه ومعاده... ومنها: إصلاح جسده بالحفاظ على غذائه ودوائه ولباسه، وإصلاح عقله بالعلم والحكمة والتدبر والتميز والتقدير، وإصلاح عقليته السوية وشخصيته المتوازنة التي تقيم أمرها على الأخذ بالوسط والعدل في كل شيء، ومنها الأخذ بالحقوق والواجبات معا دون الالتفات إلى الحقوق والمكاسب وترك الواجبات والالتزامات. وقد عرفت شعوبنا في أحوال كثيرة إفراطا في الحقوق على حساب الواجبات، ومعلوم أن

كلّ حق يقابله واجب، وهو ما ثبت في الدين واستقر في المعرفة ولزم في الفطرة.

ولذلك أمكن لأرباب الاجتهاد في الوقف تخصيص شيء من ريعه لبناء الإنسان الواجب والحق معاً، وبناء المواطن الصالح الذي يقيم مواظنته على هذه الثنائية التلازمية (الحق والواجب)، فضلاً عن مشاركته الفاعلة وإسهاماته النوعية في بناء وطنه والتعايش مع أهله.

المبحث السادس

الأوقاف والإرهاب

إنّ الربط التلازمي بين الأوقاف والإرهاب مغالطة كبرى وتعسّف واضح، وطرحه بهذا الإطلاق والسطحية والتشنج لا ينتج نفعا ولا يحقق علاجا، فضلا عن كونه ظلما للأوقاف وريعها الإنساني والحضاري عبر التاريخ، وإرباكا لمسار استعادتها لتحصيل ثمارها وفق مشروع قانونها الجديد وإصلاحها المنشود.

ومفاد تفصيل هذا الربط العجيب أن الأوقاف تسند الإرهاب وتغذي كيانه وتقوي أصحابه، وأنّ استعادة الأوقاف حاليا ومستقبلا إنّما يشكل خطرا على الأمن الوخني ووحدة المجتمع وسلامة الدولة. ويمكن أن نطرح أبرز أسباب هذا الطرح المغلوط فيما يلي :

أسباب الربط الواهي بين الأوقاف والإرهاب :

السبب 1 : الربط الواهي بين الإرهاب والجهاد : فقد جاء في

هذا الربط الواهي أن الأوقاف التي تصرف على الجهاد المشروع عند قيام أسبابه قد تحول إلى الإرهاب من خلال تخصيص بعض الأموال الوقفية لتنفق على الإرهاب تحت غطاء الجهاد في سبيل الله والقتال لنصرة دينه. وهذا السبب مجاب عنه من وجهين :

الوجه 1 : أن هذا الالتباس :

- حاصل لدى نضر قليل من الناس بسبب الجهل بالدين وأحكامه والواقع وأحواله، فهناك فرق شاسع بين الإرهاب المحرم تحريما مغلظا لما فيه من المفساد العظمى والعواقب السيئة، وبين الجهاد الذي هو بذل الجهد بأنواعه لإقامة الصالح الخاص والعام، في مجال المعاش والمعاد.

- أو هو حاصل لدى البعض الذين يلبسون على الناس دينهم وحضارتهم ويزيفون حقائق الأوقاف

من أجل التشويش عليها والحيلولة دون استعادتها والاستفادة منها.

الوجه 2 : أن أصحاب الأوقاف والقائمين عليها مأمورون

شرعاً وواقعاً ومصلحةً بتحري المجالات التي يمكن أن تستفيد من الأوقاف، بناء على تحقيق مقصود الشرع في إقامة الوقف، من حيث تحقيق مصالحه ونفع الناس وعمارة الأرض، وليس إنفاق الوقف في الإرهاب والتخريب والإفساد.

ولذلك فإن القائمين على الأوقاف مخاطبون بواجبين اثنين:

- واجب أداء الوقف وتنفيذه في الواقع.
- واجب تحقيق فائده وجدواه، بتحقيق مصالحه ودرء مفسده، وبتحري جهاته المستفيدة منه، أفراداً أو جماعات أو مؤسسات.

وعليه فإن صرف ريع الوقف على الحالة الإرهابية (تمويلاً للأشخاص أو البرامج أو المكونات المادية والبيئية...) يعد عملاً غير صالح، لا تبرأ به الذمة ولا تترتب عليه مصلحة ولا يتحقق به الواجب.

السبب 2 : انعدام أو ضعف التأطير القانوني والمؤسسي

للأوقاف، وهو ما قد يسهّل وصول الأموال الوقفية أو بعضها إلى الجهات الإرهابية دون مراقبة أو محاسبة وخارج إطار القانون والنظام وبمعزل عن قواعد الردع والزجر والخوف من الوقوع تحت طائلة القانون والقضاء والجزاء والعقوبة.

ويجاء عن هذا السبب من عدة أوجه :

- الوجه 1 : أن هذا السبب ممكن الوقوع، وهو مخالفة

صريحة للشرع والقانون، ولا ينبغي أن يكون مبرراً لترك الأوقاف والانتقاص منها أو التشكيك فيها أو التحريض ضد أصحابها والمتحمسين لها.

- الوجه 2 : أن المطلوب وضع القوانين اللازمة وإقامة

المؤسسات الضرورية لإحكام سير الأوقاف وصرفها في مجالاتها المشروعة ومنع توجيهها إلى غير وجهاتها ومنها وجهة الإرهاب ومتعلقاته.

- الوجه 3 : أن وجود الانحراف في مجال ما لا يعني

إلغاء ذلك المجال، وإنما يعني إصلاحه بإبعاد الانحراف عنه، فوجود استغلال الفراغ القانوني والمؤسسي لتمويل الإرهاب ودعمه لا يقضي بمنع الأوقاف وتعطيل ريعها، وإنما يكون مدعاة لشد ذلك الفراغ بوضع التشريعات المطلوبة والمؤسسات اللازمة، وإعمال الأوقاف بناء على ذلك.

وهذا يشمل المجالات الأخرى غير مجال الأوقاف، إذ ملاحظة كون الإعلامية أو التعليمية أو التربوية مثلاً قد تؤدي إلى الإرهاب، لا يلزم منها إلغاء تلك البرامج، وإنما يعني -بوضوح ومنطق- إصلاحها وتجاوز الخلل فيها؛ بما يجعلها تواجه الإرهاب حقيقة وترسخ قيم الأمن والعدل والسلام.

الأوقاف والإرهاب لا يلتقيان

الأوقاف ضد الإرهاب؛ لأن الإسلام ضد الإرهاب. والأوقاف حكم من أحكامه، وشعيرة من شعائره.

فالأوقاف جواز ووجوب وندب، والإرهاب تحريم وتقبيح وتأثيم. والأوقاف تعمّر والإرهاب يدمّر.

والأوقاف مصلحة ضد الإرهاب المفسدة. وهذه حقيقة كلّ منهما في نصوص الشرع وأصول الأحكام ومصالح الأنام، وخلاف هذا مردّه إلى جهل الأذهان أو شنوذ العيان، وعليه نقرّر اختلاف الحكمين لاختلاف الحقيقتين.

ومجمل ما نردّ به على القائلين بارتباط الأوقاف بالإرهاب بصورة تلازمية وشرطية وسببية أن :

- أصل مشروعية الأوقاف إدامة البر والإحسان والمعروف، وفعل الخير بأنواعه والصالح بأقسامه، وإقامة المصالح العامة وتوسيع دوائر نفع الإنسان وبناء العمران وإنتاج الحضارة.

أما الإرهاب فلا أصل له في الأوقاف ولا في الدين إلا أصالة التحريم والتجريم، فهو على خلاف الأوقاف حكماً ومشروعياً وأثراً وجزاء.

- أن الإرهاب صناعة فاسدة وإنتاج خبيث. وهو نتيجة لأسبابه الكثيرة ومداخله المركبة، فهو

ثمرة مُرة لتربية سيئة وبيئة غير سوية، وفقر كاد أن يكون كفرا وجهلا أورث في النفس كبرا، كما هو عصارة فهم للدين عقيم وتمثل للواقع سقيماً.

- وربما نجزم جزماً قاطعاً أو ظناً غالباً وراجحاً أن انعدام الأوقاف هو أحد الأسباب الكبرى في ظهور الإرهاب وتزايد، ذلك لأن غياب الأوقاف إنما هو غياب لدورها في معالجة أسباب الإرهاب ومواجهة آثاره، ولا يتأتى ذلك إلا بتفعيل دور هذه الأوقاف في التربية والتعليم والتشغيل واحتضان الشباب وتعديل مواقفهم وبناء المعرفة السوية في عقولهم وترسيخ قيم الوسطية والتوازن والاعتدال في نفوسهم، كما أن إلغاء الأوقاف في تونس _مثلاً_ قد غدّى الشعور العام باستهداف الدين وتجفيف منابعه، وهو ما أسهم في الترويج للإرهاب تحت غطاء الدين، وتحت مبررات الدفاع عن الإسلام، مما يؤكد وجود الأوقاف وقيامها على أسسها القانونية والمؤسسية وعلى معايير الجودة والتميز

والحوكمة والمحاسبة، سوف يكون له الأثر الواضح في منع الإرهاب والتوقي منه قبل وقوعه، واستشراف حلوله عند إمكان حدوثه.

فالتلازم _إذا صحَّ_ فهو تلازم وجود الأوقاف مع انعدام الإرهاب عند وجود الشروط الأخرى الدافعة للإرهاب، كشرط التنشئة الأسرية والدينية والتعليمية السوية وغيرها، أما حصر التلازم بين قيام الأوقاف واندلاع الإرهاب فقول مردود وادعاء باطل. وما يؤيد كلامنا هذا أن عددا من شواهد الإرهاب قد جدّت في بيئات لا توجد بها الأوقاف، وأنّ شواهد أخرى من الإرهاب قد وقعت في بيئات فيها أوقاف وأعمال خيرية، ولكنّ المهتمّين بتحليل هذا لم يذكروا هذا التلازم الشرطي، وإنما أوعزوا ذلك إلى مقاربته الشاملة والمركبة تشخيصا وعلاجاً.

ضمانات النأي بالأوقاف عن الإرهاب وأشكاله

لا يلزم حصر ذلك بتلازم ليس له ما يدل عليه، ولا فائدة ترجى منه، إلا الترويج لمنع الأوقاف والتدّرع بذلك لحرمان الناس من ريعها وكسبها.

ولكن مع ذلك، وتفهّما لبعض التخوف من الأوقاف إزاء ما قد تؤوّل إليه من خدمة الإرهاب وأمثاله، لا سيما وقد تعطلّت هذه الأوقاف ببلادنا أكثر من نصف قرن وازدادت مراتب نسيانها أو تناسيها في الذاكرة بموجب تقادم قرار الإلغاء، فإنه وفي ضوء ذلك وغيره يتعيّن تأكيد تقرير الضمانات اللازمة لتظلّ الأوقاف بمعزل عن الاستخدام الإرهابي أو التوظيف الحزبي والفتوي والشخصي، فضلا عن اعتماد المرجعية القانونية والأداء المؤسسي والمثول أمام القضاء عند التجاوز، والتنظيم المحكم والمتابعة المستمرة والمحاسبة الدقيقة والاستقصاء والتحقيق والتوعية الفكرية والدينية السوية والتنشئة الأسرية والاجتماعية القويمة.

المبحث السابع

الأوقاف وتعطيل الاقتصاد

من الدعاوى المتراكبة والخاطئة أنّ الأوقاف تعطل الاقتصاد بتعطيل أصول الأراضي وتجميد العقارات والمباني والمنشآت وعدم ترويجها وعدم تحقيق المنافسة بيعها وإجارتها وهبتها والتفويت فيها. وفي كل الدول هناك ما يعرف بعدم التفويت في أملاك الدولة كالمملك البحري وملك الغابات والآثار...، وذلك لحمايته من التداول الخاص الذي قد يبدده ويضيعه، والاستثمار فيه وتنميته بما لا يجعله جامدا كما يزعم.

وقد استند في ذلك إلى أمرين إثنين:

الأمر الأول: استند إلى فلسفة الوقف ومفهومه، حيث عرف بأنه تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة، ومعنى التحبيس جعل الشيء محبّسا لا يباع ولا يوهب ولا يورث، أما معنى التسبيل فهو التوزيع على المستحقين، أي توزيع ريع الوقف المحبس على من يستحقونه.

والحق أن هذه مغالطة مكشوفة ونظرة سطحية. فالتحبيس هنا مربوط بعدم التحبيس، أو بالترويج والتوزيع، فالتحبيس حبسٌ، لا للحبس ذاته والتجميد نفسه، وإنما حبسٌ للأصل وترويج للثمرة، فالمقصود الأصلي هو الترويج وليس التجميد والاحتكار، فالوقف أمران: مقصودٌ ووسيلةٌ إليه، والمقاصد بوسائلها، والوسائل لها أحكام المقاصد، ولذلك جعل الشرع أمر الترويج مبنياً على أمر ثابت لا يتغير بالبيع أو الهبة أو الإرث، ولا يتلاعب به بالهوى والحيلة والغرر والتزوير. أضف إلى ذلك أن التسبيل (تسبيل المنفعة) الوارد في تعريف الوقف إنما يتضمن عدة معانٍ منها:

المعنى الأول : الترويج والتوزيع، أي ترويج المنتج وتوزيعه بين الناس وتحريكه في الأرض وفي مناكبها.

المعنى الثاني : التوسيع والتعميم، أي توسيع الانتفاع بالمنتج وتعميمه على أكثر أهل الأرض، بحسب الممكن والحاصل والبركة والفضل، ويدل على هذا لفظ (التسبيل) والتسبيل هو جعله في السبيل. والسبيل هو الطريق الموصل والمسار الواضح، وفي اصطلاح الشرع هو

سبيل الله الذي يشمل كل أنواع البر والإحسان وكافة أبواب الخير.

النوع الثالث : الدوام والاستمرار، أي أن يكون المنتج دائما بحسبه، ومستمر وفقاً لظروفه وشروطه وعوامله.

ويدلّ على هذا لفظ (المنفعة) التي هي العائد أو الناتج أو الغلّة أو الربح بلغة الوقف أو الثمرة بلغة الشرع في مورد آخر. (تسبيل الثمرة). والثمرّة قائمة ما قامت أصولها. وثمرّة الوقف قائمة ما قام أصلها الوقفي الذي لا يباع ولا يوهب ولا يورث، فلو بيع أو وهب أو ورث لزال ثمرّة الوقف بمعناها النفعي التطوعي العام، ولربما تحوّلت إلى نفع خاص وتجاري وربحي لصاحبها المالك له.

الأمر الثاني: استند إلى بعض وقائع الوقف التي لم يتحقّق أثرها النفعي بالصورة المطلوبة، أو التي تعطلّ ريعها وإنتاجها لأسباب ذاتية تتعلّق بالقائمين على الوقف، كالفساد والإهمال، أو لأسباب موضوعية تتعلق بطبيعة الأصول الإنتاجية والظروف المناخية والتطور الصناعي والتجاري والخدمي الذي لم تعد

الأوقاف المعطلة أو المختلة في مستوى ذلك التطور وأثر ذلك في تحقيق الأغراض التي لأجلها أنشئت تلك الأوقاف.

وادعاء تعطيل الاقتصاد باعتماد هذا السبب المتعلق بهذه الوقائع الوقفية المعطلة أو المختلة، إنما هو ادعاء ضعيف والرد عليه من أوجه:

الوجه الأول: أن تعطل بعض الوقائع والتجارب الوقفية يعود إلى الفعل البشري والاجتهاد الإنساني، كما قد يعود إلى أسبابه الموضوعية¹ وظروفه القهرية، وهو في كل الأحوال لا يكون عنواناً ولا بياناً لاتهام الأوقاف في مرجعتها ومشروعيتها الإسلامية بالعجز والخلل وتعطيل الاقتصاد وعرقلة الإنتاج، فالوقائع والأعمال الوقفية هي منجزات حياتية يتفاوت الناس في تقدمها وتراجعها بتفاوت تمثيلهم لأحكام الوقف وأصوله ومقاصده، وإمكانياتهم الذاتية والموضوعية وسياقات ذلك وملابساته.

¹ - ومن تلك الأسباب فشل الاختيارات الاقتصادية وفساد الحاكم وتفشي النزاعات الفردية.

- أن تعطل تلك الوقائع لا يغفل محاسن الوقائع الأخرى وأثرها في تطوير الاقتصاد وتكثير المنتج وتحسينه، كما لا يمنع من تقويم المعطل ومحاسبة المقصر ومقاضاة الظالم.
- أن ادعاء كون الأوقاف تعطل الاقتصاد مردود عليه بشدة بالنظر إلى ألوف الأوقاف القائمة في الغرب والشرق، والتي لم تعطل اقتصاديات الدول ولم تعرقل مسيرة المنتج، بل ظلت من أفضل الأوعية والمسالك في تلك الاقتصاديات. وأمثلة ذلك أكثر من أن تحصى.

المبحث الثامن

الأوقاف والفساد الإداري والمالي

العمل الوقفي كالعامل العلمي والتجاري والزراعي. يناله النقص والتقصير، ويعتريه الخلل والفساد. ومردّ هذا الأمر: الإنسان إرادة وإدارة، وتربية وبيئة، وتصاعدا وتراجعا في سلم الحياة وبناء الحضارة وإنجاز المطلوب. وقد عرفت بعض تجارب الأوقاف في فترات مختلفة تراجع ملحوظا وفسادا معلوما شمل إدارته وتسييره وتنزيله، ولكن هذا كله لم يغفل دورها الريادي وإبداعها المتميز في تجسيد آماله وتطلعاته، وتحقيق مشروعاته ومنجزاته، ومنها المنجز الإداري المتطور الذي خضع لشروطه وأدواته ومقارباته، ولا سيما في العصر الحديث الذي ظلّ فيه الأداء الوقفي المؤسسي (هيكلية وتنظيمية وتقنية وتسييرية) ناجحا في حده الأدنى ومتألقا في حدود عليا وفي مواطن كثيرة.

ذريعة الفساد الإداري والمالي لمنع الأوقاف:

اتَّخذ الفساد الإداري والمالي، أو قد يتَّخذ، ذريعة لمنع الوقف وتعطيله، على أساس أنه لم يعد يُحقَّق ما شرع لأجله، وأنه أضحى مطية للأغراض الابتزازية والربحية الخاصة والمشبوهة، وربما يستدلّ ببعض الشواهد على ذلك، ومنها: ما عرفته الأوقاف التونسية زمن الاحتلال الفرنسي لتونس ولا سيما قبل الاستقلال حيث اتهمت بحالات من الفساد الإداري والمالي، أو بفساد بعض الأشخاص والفئات الذين كانوا يديرون الأوقاف، وهو ما قد يجعل غير المتحمسين للأوقاف يتخذون من ذلك ومن غيره ذرائع ومبررات لمواجهة استعادة الأوقاف في تونس بموجب مسار الثورة التونسية المباركة.

ويمكن أن نجيب عن ربط الأوقاف بالفساد الإداري والمالي على النحو التالي:

- أن الفساد الإداري والمالي الذي شهدته بعض الأعمال الوقفية لا يعني إلغاء هذه الأعمال وطرحها بالكلية، وإنما يعني وجوب الإصلاح

والتطوير، ولزوم المحاسبة والمقاضاة، فالتذرع بهذا الفساد لإلغاء الأوقاف القائمة أو منع إحداث الأوقاف الجديدة تذرع مذموم ومنهج في النظر والأثر سقيم.

ولو كان الأمر كذلك، لتعطّلت كل المجالات الحياتية التي عرفت حالات من الفساد بأنواعه، ولما استقرت الأوضاع على معنى ومبنى، فهل يجوز لنا اليوم إلغاء الأعمال السياسية بناء على ما كانت عليه في السابق من فساد واستبداد وقمع وظلم أو إلغاء التعليم وغلق المدارس والجامعات على أساس الفساد الذي عرفته في السابق كفساد بعض الاختيارات البيداغوجية التعليمية وفساد بعض المسيرين والمشرفين.

- أن الفساد الإداري والمالي والشخصي الذي عرفته بعض المجالات أو الأعمال الوقفية التونسية في الفترة المتأخرة لاحتلال فرنسا لتونس، إنما يستوجب أمرين:

الأمر الأول: التحقيق التاريخي والعلمي والمنهجي في هذا الفساد حجما وجهاتٍ ومجالاتٍ وفتراتٍ وتأثرا وتأثيرا... من أجل التقويم والاستخلاص والتجاوز والتصحيح، ومن ذلك قراءة الظروف التي صاحبت هذا الفساد ومدى تأثير الاحتلال الأجنبي في وجوده وتزايد، ومقارنة ذلك بالتجارب المماثلة وغير ذلك.

الأمر الثاني: بيان النواحي الإيجابية والنتائج العملية التي قدمتها الأوقاف في ذلك الوقت وفي مسيرتها الحضارية بتونس ومقارنتها بفترة ما بعد الاستقلال حيث كان الفساد كليا حين ألغي الوقف إلغاء تاما، فكان فساد هذا الإلغاء فسادا عاما تعدى الفساد المالي والإداري الذي طال الأوقاف عند قيامها باعتباره ضربا من ضروب الفساد العام والكلي.

زوال ذريعة الفساد الإداري والمالي للأوقاف

دعوى أو تهمة أو حقيقة الفساد الإداري والمالي للأوقاف لا ينبغي أن تظل مستصحية في الدعوة إلى تعطيل الأوقاف أو منع إحداثها من جديد.

فزوال هذه الذريعة أمر ممكن وميسور، بل لا بد أن يتحقق لإقامة أوقافنا المعاصرة والقادمة على الإصلاح الشامل، بما في ذلك الإصلاح الإداري والمالي، وما يؤيد هذا الأمر الضمانات اللازمة والآليات المحددة في مواجهة أي فساد واقع أو متوقع، ومن ذلك : المرجعية القانونية وانطباق المال العام على المال الوقفي وخضوع المنظومة الوقفية (مجلة- مؤسّسة- برامج...) لنظام الدولة ومؤسساتها الرقابية والقضائية وغيرها.

أضف إلى ذلك التطور الهائل في الرؤى والبرامج الإصلاحية للأوقاف وإحكام سيرها ماليا وإداريا ومؤسّسيا وبشريا وفنياً، وضخها بمعاني الجودة والحوكمة والشفافية، وإخضاعها إلى المدونات العلمية والمواثيق الوطنية والدولية والأدلة الإجرائية، فضلاً عن ضغوط الهيئات الحقوقية والمدنية والشرعية، وصحافة الاستقصاء وأعمال الاستقراء.

المبحث التاسع

الأوقاف وتغيير نمط المجتمع

من الصيحات العجيبة والمغالطات الغريبة التخويف من الأوقاف والتحذير من كونها تهدد المجتمع في وحدته وقوته ونمط عيشه وحياته.

وأخطر ما في هذه المغالطة إبهامها وعمومها، وتسويقها بطريقة غير علمية وغير موضوعية وبأسلوب فيه الكثير من التشويه والانتقاص.

والذي ينبغي تأكيده من حيث الإجمال أنّ الأوقاف والمجتمع بينهما علاقة جدلية تكاملية وتبادلية، فالمجتمع هو الذي يقيم الأوقاف وينشطها في إطار وحدة الدولة ومؤسساتها وقوانينها، والأوقاف هي التي تقوّي هذا المجتمع وتسهم في تقدمه ومناعته وأمت، أمّا تغيير نمط المجتمع من قبل الأوقاف فمتوقف على طبيعته وكيفياته، فما المراد بهذا التغيير، وما هي كيفياته وآلياته، وهل تغير نمط المجتمع مرفوض بالكلية والإطلاق، أم يمكن تقرير بعضه إذا كان إيجابيا ونافعا ؟

إن الجواب عن هذا التساؤل جلي وبديهي، وهو أن تغيير نمط المجتمع يحكم عليه في ضوء طبيعته وكيفياته ومآلاته، ومدى استجابته لأغراض الأوقاف ومشروعاتها وشروطها، فإذا كان هذا التغيير تغييراً إيجابياً ونافعاً للمجتمع ومؤطراً ضمن إطاره القانوني والأخلاقي والشرعي، فلا بأس به ولا ضير فيه، أما إذا كان هذا التغيير سلبياً ومضراً بالمجتمع وشاذاً عن إطاره القانوني والأخلاقي والشرعي، فلا شك في بطلانه ولزوم مواجهته ومنع أسبابه ومقدماته.

ثم إن نمط المجتمع نوعان:

النوع 1: نمط ثوابت المجتمع وأركانه التي لا تقبل التغيير والتبديل.

ومنها: ثابت دينه ووحدته وحقوقه وفضائله وأمنه... فهذه الثوابت تبقى على ثباتها ورسوخها، لارتباط وجود المجتمع وعدمه بها.

النوع 2: نمط متغيرات المجتمع وآليات عيشه ونمائه وحياته، على نحو نمط التنمية الاقتصادية، ونمط العمل الإداري والإجرائي، ونمط الفعل السياسي وتنظيمه

وتفعيله...، فهذه الأنماط المتغيرة بتغير الزمان والمكان هي بمثابة الوسائل المتغيرة والآليات المتحركة التي تقبل النظر فيها تعديلا وتغييرا.

والأوقاف . كما هو معروف . تقوي النوع الأول المتعلق بثوابت المجتمع وأركانه، بما يجعل هذا المجتمع معتزا بدينه ومحافظا على وحدته وحقوقه ومدافعا عن فضائله وأمنه.

وهي تقوّي كذلك النوع الثاني المتعلق بالمتغيرات، من حيث اختيار الأنماط الأنسب والأساليب الأصلح في تحقيق مختلف الأغراض التنموية والتربوية والشرعية والحضارية للأوقاف.

والناظر في أساليب الأوقاف المعاصرة يدرك تطور هذه الأساليب وشدة ملاءمتها في غالب الأحيان للعصر وحاجياته، فهي استفادت من مستجدات العالم ومنتجات الحضارة بما يكسبها الجدوى والفعالية في تطور التنمية والاستثمار باستخدام الأوقاف.

وهذه الأساليب تشمل مجالات الإدارة والتسيير والتخطيط والتنفيذ والمراجعة والتقويم والمراقبة والمحاسبة والمقاضاة

والمقارنة وغير ذلك مما مثل تطورا هائلا في المجالات المتغيرة والمتحركة، وفقا لتطور المجتمع وتغير أنماط تفكيره وتحركه وتفاعله.

إنّ الأوقاف إذا غيرت نمط المجتمع، فهي تغير النمط السلبي لهذا المجتمع، ومن ضروب هذا التغيير :

(1) تغيير نمط استهلاك المنتوجات والسلع والخيرات، من الاستهلاك العشوائي والمبالغ فيه إلى الاستهلاك المتوازن الذي يرتبط بالعمل والإنتاج أولا، والذي تتوازن مقاديره ونوعياته مع الخصائص اللازمة، وبالتوزيع العادل بين المواطنين ومراعاة الإمكانيات المتاحة ثانيا.

ويكون للأوقاف دور بارز في تغيير هذا النمط من خلال استثمار أموالها، بما يحقق المنتج ويكثّره ويجعله مواكبا للاستهلاك، ومن خلال تخصيص بعض أموال الأوقاف للتنوعية بأهمية الاستهلاك المتوازن وتجنب الإسراف والتقتير.

(2) تغيير نمط استحقاق الفرد لحقوقه ومكاسبه، من نمط العقلية المطلبية الانتظارية الاتكالية إلى

العقلية التي تقيم استحقاقها على الجمع بين الحقوق والواجبات، وعلى العمل والاجتهاد في طلب الرزق وتحصيل الخير، وليس على أسلوب الانتظار والاتكال على الآخرين والحلم مع الحالمين الذين يتوهمون نصر الشعوب والتمكين للأمة والتأمين للقوة بمجرد حصول المعجزات والكرامات خارج السنن والقوانين وقواعد العمل والاجتهاد.

إن هذا النمط التفكير والتقدير في نيل الحقوق دون أداء الواجبات، إنما هو نمط معتلّ يجب تغييره بالتوعية والتربية، ويمكن للأوقاف أن يكون لها دور عظيم في تحقيق هذا التغيير، من خلال بعض ريعها وعائدها.

(3) وهناك أمثلة أخرى لتغيير أنماط المجتمع من قبل الأوقاف ومجمل أعمالها، كتغيير نمط الجمود على بعض الصيغ القديمة للأوقاف إلى نمط الاعتماد على الصيغ الجديدة، وتغيير نمط معاودة الإنتاج الذي تبين خطؤه واتضح فشله إلى نمط إخراج الجديد المبني على شروط نجاحه وتحقيق جدواه، وتغيير نمط العمل العضوي والارتجالي

ونمط الفراغ القانوني إلى نمط التأسيس على المرجعية القانونية والانخراط في مؤسسات الدولة، وتغيير نمط الموقف السلبي تجاه الأوقاف ودورها الرائد في مجالات الحياة كلّها إلى نمط إحداث الموقف الإيجابي والموضوعي الذي يتجاوز التوظيف الإيديولوجي والخلفية الحزبية.

وتغيير نمط الاستكانة إلى استبداد الحاكم وإكراهات الواقع إلى نمط الوعي الثوري والتحرري والإصلاحي الذي يصطلح مع الأوقاف ويستثمرها في خدمة مطالب المجتمع والثورة.

وتغيير نمط الفردانية والانطواء على الذات إلى نمط الوعي بشعيرة التكافل بإعمال الأوقاف وتفعيل أوعيتها الاقتصادية والتربوية والحضارية في تعزيز الروابط بين الناس.

وتغيير نمط قلّة الشعور بعظمة الوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي إلى الوعي بخطورة ما قد يهدّد وحدتنا الوطنية في أبعادها العقدية والمذهبية والجغرافية والتاريخية والحضارية والمؤسسية....

إن هذه الأنماط وغيرها ينبغي أن تتغير إلى أنماط أخرى جديدة ومتطورة وعصريّة، تلبي حاجيات الناس وتعمّر الأرض وتحقّق غايات الأوقاف، ومع ذلك تحفظ وحدة المجتمع وثوابته وسلامته.

والواقع المعاصر جدير بأن تنزل فيه هذه الأنماط الجديدة، بما هو حقيق بأن يحفظ فيه المجتمع، ويحفظ فيه نمط ثوابته ووحدته وكرامته وثورته ومدنيته وتحضره. إن تخويف المجتمع من الأوقاف، وأنها تهدّد نمطه وخصوصيته، قول مرسل عار من الصحة، ومغالطة فادحة وغلط شديد ونعوذ بالله من الغلط والشطط.

المصادر والمراجع

- 1- الأبى، محمد بن خليفة الوشتاني، شرح صحيح مسلم المسمى مكمل إكمال الإكمال ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 سنة 1415 هـ/1994 م.
- 2- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، الجامع الصحيح، دار الكتب العلمية، لبنان، (د . ت)
- 3- الجرجاني، التعريفات.
- 4- الترمذي، السنن بشرح عارضة الأحوذى.
- 5- الخرشي، محمد بن عبد الله (1101 هـ) على مختصر سيدي خليل وبهامشه حاشية الشيخ علي العدوي، دار صادر، بيروت (د.ط.).
- 6- أبو داود، السنن.
- 7- الدردير أحمد، الشرح الكبير.
- 8- الرملي، محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ومعه حاشية أبي الضياء، نورالدين علي بن علي الشبراملسي القاهري، حاشية أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد، دار الفكر، (د . ط).
- 9- الزيلعي، عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، طبعة 2 (د . ت).

- 10- سابق، السيد، فقه السنة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الشرعية السابعة، 1405 هـ / 1985 م.
- 11- الشلبي، شهاب الدين أحمد، حاشية الشلبي على تبیین الحقائق، مطبوع بهامش تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق.
- 12- الشويكي، أحمد بن محمد (875 - 932 هـ)، التوضيح في الجمع بين المُنْع والتَنْقِيح، دراسة وتحقيق ناصر بن عبد الله بن عبد العزيز الميمان، المكتبة المكية، حي الهجرة، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الثالثة، سنة 1419 هـ / 1998 م.
- 13- الصالح، محمد بن أحمد، الوقف وأثره في حياة الأمة، بحث منشور مقدم في ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية، مكة المكرمة 18 - 19 شوال 1420 هـ، تحت رعاية وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالملكة العربية السعودية.
- 14- الصاوي، أحمد بن محمد المالكي، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، دار المعارف، مصر (د. ط. ت).
- 15- ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمد الطاهر الميساوي، البصائر للإنتاج العلمي، ط 1 سنة 1418 هـ / 1998 م.
- 16- العمري، محمد علي محمد، أثر الوقف في المجتمع الأردني المعاصر، رسالة دكتوراه مرقونة بجامعة الزيتونة بتونس.

- 17- ابن قدامة، شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد، (682 هـ)، الشرح الكبير، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط.1 سنة 1415 هـ/1995م.
- 18- ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (620 هـ)، المغني، تحقيق عبد الله التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، طبع دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الثالثة سنة 1417 هـ 1997 م.
- 19- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي. (د . ت . ط).
- 20- المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد، الإنصاف، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط.1 سنة 1415 هـ/1995 م.
- 21- الموسوعة الفقهية الكويتية.
- 22- ابن منظور، لسان العرب.